دعا «الداخلية» إلى الاستمرار بأقصى درجات الشفافية وعرض النتائج أولاً بأول

الغانم : أتابع باهتمام شديد الإجراءات والملابسات المتعلقة بحادثة «الظفيري»

دعا رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم وزارة الداخلية الى الاستمرار باقصى درجات الشفافية ، وعرض النتائج اولا باول حتى يطلع الجميع على الحقيقة المجردة لحادثة المغفور له احمد الظفيري ومحاسبة المخطئين بحزم ايا كان موقعهم.

وأكد الغانم في سلسلة تغريدات نشرها عبر حسابه الرسمي على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" امس متابعته باهتمام شديد الاجراءات والملابسات المتعلقة بحادثة "الظفيري" كافة.

وثمن سرعة استجابة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء انس الصالح بإصداره بيانا واضحا وإيقاف كل من له علاقة بالقضية عن العمل وإحالة الملف برمته الى النيابة العامة.

وتقدم الغانم بخالص العزاء والمواساة القلبية لاسرة المغفور له احمد الظفيري سائلا المولا عز وجل ان يسكنه فسيح جناته.

وكان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء انس الصالح قد اصدر أول أمس اوامره بتشكيل لجنة محايدة للتحقيق بوفاة احمد الظفيري اثناء حجزه بإحدى الادارات التابعة لقطاع الامن الجنائي.

وذكرت الادارة العامة للعلاقات والاعلام الامني بوزارة الداخلية في بيان لها تعقيبا على ما تم تداوله على مواقع التواصل الاجتماعي حول وفاة احمد الظفيري ان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية انس الصالح اصدر اوامره بتشكيل لجنة محايدة للتحقيق بالواقعة مع المعنيين وبيان ما اذا كان هناك اي تقصير من اجهزة الوزارة في هذه الواقعة من لحظة ضبطه الى حين وفاته وتقديم تقرير خلال اسبوع.

■ الصالح : تشكيل لجنة تحقيق محايدة للكشف عن أي تقصير من الأجهزة الأمنية

مرزوق الغانم

أنس الصالح

■ تمت إحالة القضية إلى جهات الاختصاص ولدى النيابة العامة منذ اللحظة الأولى

■ رياض العدساني : سأطلب أسماء أعضاء لجنة التحقيق بوفاة المواطن الظفيري
■ السويط : القضية تمس الأخلاق وليست موضوعاً للتكسب ولن نتراجع حتى تظهر الحقيقة
■ هايف : سيكون لنا موقف تجاه أي تجاوز للقانون أو تفريط في المسؤولية
■ السبيعي : نبهنا قبل أشهر من التسيب الموجود ببعض أجهزة «الداخلية»
■ الدقباسي : لابد أن يطلع الرأي العام على تفاصيل القضية حتى تظهر الحقائق
■ البابطين : سنتابع نتائج لجنة التحقيق المشكلة للوقوف الكامل على تفاصيلها

وامر وزير الداخلية بإيقاف كل من له علاقة بالواقعة عن العمل الى حين انتهاء التحقيقات وفي حال ثبوت اي اخلال بالاجراءات التي اتخذت بحق المواطن المتوفى فانه سيتم محاسبة المقصرين واتخاذ العقوبات المناسبة بحقهم.

واوضح البيان ان القضية محل اهتمام المسؤولين بالمؤسسة الامنية وعلى راسهم نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووكيل الوزارة.

وشدد البيان على ان وزارة الداخلية بادرت منذ حدوث واقعة الوفاة بإخطار النيابة العامة بالامر وقامت بتسجيل قضية والتحقيق بالواقعة حسب قانون الجزاء وقانون الاجراءات والمحاكمات الجزائية.

واضاف ان موضوع الواقعة لدى النيابة العامة ، وهي التي امرت بإحالة جثة المواطن المتوفى الى الطب الشرعي ، مؤكدا على مبدأ الشفافية وايضاح الحقائق الذي تلتزم بها وزارة الداخلية.

من ناحيته قال النائب رياض العدساني: بعد بيان وزارة الداخلية بأخذ الإجراءات القانونية وتشكيل لجنة تحقيق بشأن واقعة وفاة المواطن أحمد الظفيري ، سأطلب المسميات الوظيفية لأعضاء اللجنة والجهات التي ستستعين بها والإجراءات المتبعة لإعداد التقرير.

من جهته قال النائب ثامر السويط على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" : رغم الفاجعة الكبيرة بوفاة احمد الظفيري إلا أن تفاعل الشعب الكويتي بكافة أطيافه ونخبه وشبابه ونوابه مع الحادثة يدل على عظمة هذا الشعب ورفضه الظلم وتلاحمه في الشدائد. وتابع : "القضية تمس الأخلاق وتجرح الضمائر الحية، وليست موضوعاً للتكسب والمزايدة"، ولن نتراجع حتى تظهر الحقيقة ويدان الجناة".

بدوره أكد النائب محمد هايف عبر موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" انه تحدث مع وزير الداخلية وأرسل له تقرير الظفيري ، فقال " تحدثت أمس "أول أمس" مع وزير الداخلية وأرسلت له ما أرسله لي ذوي أحمد الظفيري رحمه الله من تقارير ومعلومات وقد ذكرت له أهمية فتح تحقيق موسع وشفاف ومحايد للوقوف على حقيقة وفاة الشاب أحمد الظفيري دون مجاملة أو محاباة لأحد وسوف يكون لنا موقف تجاه أي تجاوز للقانون أو تفريط في المسؤولية.

من ناحيته قال النائب الحميدي السبيعي إننا "نبهنا قبل أشهر من التسيب الموجود ببعض أجهزة الداخلية في قضية الأخ ماضي الخميس وحذرنا حينها من حدوث جريمة (ميموني) أخر".

وشدد السبيعي على ضرورة إيقاف المسؤولين عن العمل فورا ، مبينا أنه سيتابع نتائج التحقيق أولا بأول.

من جانبه، طالب النائب علي الدقباسي بالتعامل بمنتهى الشفافية مع هذه القضية ومحاسبة من يتورط بأي انتهاك لحقوق المواطن المتوفى رحمه الله. وقال: لابد أن يطلع الرأي العام على تفاصيل القضية حتى تظهر الحقائق وهذه مسؤولية الجميع في وزارة الداخلية والحكومة والمجلس. من جهته أشار النائب عبدالوهاب البابطين الى ان على وزارة الداخلية أن تبين للرأي العام ما حدث للمواطن أحمد الظفيري، وسنتابع نتائج لجنة التحقيق المشكلة للوقوف الكامل على تفاصيلها.

محمد هايف

ثامر السويط

رياض العدساني

علي الدقباسي

الحميدي السبيعي

عسكر لإنشاء قاعدة بيانات شاملة للمُتقاعدين

أعلن النائب عسكر العنزي تقديمه اقتراحًا برغبة بإنشاء قاعدة بيانات شاملة ودقيقة للمُتقاعدين وضم أصحاب الخبرة والاختصاص منهم في مركز أكاديمي.

وجاء في مقدمة الاقتراح: لما كانت الدولة تخصص مبالغ مالية كبيرة لاستقطاب الخبرات المختلفة من أرجاء العالم، لما في ذلك من مردود إيجابي على التنمية، ولأن الخبرات الوطنية لا تقل أهمية عن الخبرات الخارجية.

ولأهمية وضع آلية تنظم الاستفادة من خبرات المتقاعدين في مختلف التخصصات مما يعود بالنفع على الدولة ومشاريعها وكذلك القطاع الخاص، ونظرًا لازدياد عدد الكفاءات الوطنية المحالة للتقاعد في الآونة الأخيرة، ولما يتمتع به هؤلاء من خبرات قيمة في جميع التخصصات العلمية والنظرية والتطبيقية، وحيث إنه في مقدور هؤلاء العلماء والمتخصصين أن يواصلوا عطاءهم ومساهمتهم في دفع عجلة التنمية في البلاد، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

إنشاء قاعدة بيانات شاملة ودقيقة للمُتقاعدين وتحديثها دوريًا، بحيث تشكل الأساس لإمكانية الإفادة من الخبرات المتراكمة والتخصصات المتنوّعة للمُتقاعدين في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والفكرية والتنظيمية، واختيار ذوي الخبرة والاختصاص من العلماء والخبراء منهم الراغبين في العمل، وضمهم في مركز أكاديمي لنقل خبراتهم وتجاربهم والاستفادة منهم في وضع أسس التنمية المستدامة.

يقضي بانتهاء اللجنة من تقريرها حول الاقتراح خلال أسبوعين من تاريخ الموافقة

العتيبي: تقدمت بطلب إلى المجلس لاستعجال تقرير «التشريعية» بشأن اقتراح العفو الشامل

أعلن النائب خالد العتيبي عن التقدم بطلب إلى مجلس الأمة بتكليف لجنة الشؤون التشريعية استعجال وإنجاز تقريرها بشأن اقتراح العفو الشامل في قضية دخول المجلس.

وقال العتيبي في تصريح صحفي " سلمت الطلب إلى رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الذي أبلغني والنائب عبد الوهاب البابطين إدراج الطلب على الجلسة القادمة ضمن الطلبات الأخرى المقدمة".

وأضاف أن الطلب يقضي بانتهاء اللجنة من تقريرها حول الاقتراح خلال أسبوعين من تاريخ موافقة المجلس على التكليف حتى يتسنى للمجلس مناقشته والتصويت عليه في أول جلسة له بعد انتهاء اللجنة من عملها.

وأوضح العتيبي أن الاقتراح بقانون مقدم بصفة الاستعجال من قبل خمسة نواب ويتعلق بقضية لها أهمية قصوى خاصة أن عدد النواب المؤيدين للعفو الشامل عن المحكومين في هذه القضية كان 25 نائبًا وهم من وردت أسماؤهم على طلب عقد جلسة خاصة لمناقشة قضية العفو الشامل في وقت سابق.

وأشار العتيبي إلى أن" ما قمنا به تم بشكل لائحي وتدرجنا لائحيًا منذ تقديم المقترح الأول الذي سقط بالتصويت عليه في دور الانعقاد الأول ثم مقترحنا الثاني الذي تم التعديل عليه وتقدم به الزميل د.عادل الدمخي و4 نواب آخرون، وكنا نأمل أن يتم مناقشته في اللجنة دون تكليف ورفعه لمجلس الأمة خاصة وأنه أعطي صفة الاستعجال لكن اللجنة كان لها رأي آخر في دور الانعقاد الماضي والحالي أيضا ولم تناقش المقترح وتجاهلته تمامًا".

وقال العتيبي إن تقديم طلب التكليف يتوافق مع صحيح الدستور واللائحة الداخلية للمجلس، مؤكدًا استمراره في متابعة القضايا التي تهم الشارع سواء بصفته عضوًا في اللجنة التشريعية أو بصفته نائبًا يصوت على المقترحات وقت عرضها في قاعة عبد الله السالم ومن بينها قضايا الرأي التي تهم شرائح كبيرة من المجتمع.

وقال" أتمنى ألا تبدأ الحكومة طريقها معنا بالصدام في هذا الملف، فالجميع شاهد تدافع الحشود للتوقيع على وثيقة العفو الشامل من خلال الندوات التي أقيمت مؤخرًا".

وأضاف "أعتقد أن الرسالة وصلت إلى الحكومة وهي أن هناك قطاعات شعبية عريضة من مختلف الأطياف ومناطق الكويت تعتبر ملف المصالحة الشاملة أولوية ليس لها فقط ولكن أولوية للكويت من أجل استقرار البلاد وتقوية جبهتها الداخلية التي شابها الكثير من الشد والجذب منذ بداية الحراك الشعبي في 2011".